الفصل التاسع

إثبات الحقائق التاريخية

النقد تمهيد لإثبات الحقائق – الرواية المفردة – تعارض عدة روايات – مثال عن شعار باريس فى سنة ١٧٨٩ – تعارض الروايات التاريخية مع حقائق العلوم الطبيعية – اتفاق عدة روايات – مثال عن حادث معبد التنس فى سنة ١٧٨٩ – سكوت بعض الأصول عن حادث وذكره فى أصول أخرى : مثال عن رحلة الأمير فخر الدين المعنى الجزئية إلى لبنان خلال ١٦١٥ – ١٦١٦ – إثبات الحقائق التاريخية فى التاريخ القديم : مثال فى رحلة هيرودوت إلى مصر – استنباط الحقيقة من ظروف الحادث : مثال لحالة إجرامية .

يصل الباحث فى التاريخ ، عن طريق نقده للأصول التاريخية ، إلى مجموعة من المعلومات والآراء عن حوادث الزمن الماضى ، وقد تطابق الواقع أو لا تطابقه كلها أو بعضها على الأقل . فظروف الكذب والانتحال والخطأ متنوعة ، كما رأينا ، ولا يكفى النقد وحده للوصول إلى الحقيقة التاريخية . ويقوم النقد التاريخى بإثبات صحة الأصول التاريخية ، وبتحليلها إلى عناصرها الأولية ، ويزن كل تفصيلاتها واحدة بعد أخرى ، ويصل فى أحوال كثيرة إلى التمييز بين الروايات المكذوبة وبين الروايات المشكوك فى صحتها ، وبين الروايات التى يُحتمل الصدق فيها ، والروايات التى لا يمكن تحديد قيمتها ، لعدم إمكان الباحث الوصول فى شأنها إلى رأى حاسم .

وعلى الرغم من ذلك فإن النقد التاريخى لا يُثبت الحقيقة التاريخية ، بل يساعد على بلوغها ، ويؤدى إلى احتمال الصدق فيها . وصحيح أنه ينبذ جانبًا الأخبار التى يثبت كذبها أو الخطأ فيها ولكنه لا يضع مكانها بديلا . وبذلك تكون النتائج الثابتة المؤكدة للنقد التاريخى هى نتائج سلبية ، وكل النتائج الإيجابية تكون موضع الشك ، ويوجد الاحتمال فى صدقها .

ولا بد من عملية نهائية للوصول إلى نتيجة محددة ، إذْ ينبغى الخروج من دائرة الاحتمال والشك إلى دائرة اليقين . ومن الضرورى للباحث فى التاريخ أن يتابع الدرس والبحث ، للوصول إلى نتائج حاسمة بقدر المستطاع . فعليه أن يبدأ بتقسيم

النتائج التى وصل إليها عن طريق النقد ، ويضع فى قسم واحد كل المعلومات الواردة عن حادث أو عن مسألة ما . والوصول إلى رأى نهائى فى هذا الشأن ، يقوم على أساس من العلاقة بين هذه المعلومات .

وفى بعض الحالات لا توجد إلا رواية واحدة عن حادث تاريخى معين . فعلى الباحث فى التاريخ أن يحذر الروايات أو الكتابات التى انفرد بها راو واحد أو كاتب واحد . وقد فطن علماء الإسلام سواء أكانوا من المحدِّثين أم من رواة الأخبار ، إلى خطورة الاعتماد على رواية الآحاد . فجعل العلماء الحديثَ النبوى الكريم درجات ، واشترطوا فيه أن يبلغ عدد المُخبرين مبلغًا يمنع فى العادة تواطؤهم على الكذب .

وينبغى على الباحث قبل أن ينبذ رواية الواحد أن يحاول العثور على شواهد تؤيدها . والرواية المفردة ، مهما كانت صادقة ، يحسن ألا تُعدّ حقيقة نهائية . بل يمكن أن تُستخدم ، مع الاعتراف بأنها رواية مفردة ، وينبغى الإشارة إلى قائلها أو كاتبها ، لأنه هو الذى يتحمل مسؤوليتها . ويأخذ بعض المؤرخين أحيانًا رواية وردت فى أصل واحد على أنها حقيقة ثابتة ، مع أن هذا غير جائز . فمثلا الحروب الميدية التى تكلم عنها هيرودوت ، لا يمكن أن تكون موضع دراسة ومناقشة ، كما هى الحال بالنسبة إلى حوادث الثورة الفرنسية الكبرى ، التى شهدها وكتب عنها مؤلفون عديدون ، بوجهات نظر متفاوتة .

وفى حالة تعارض الأصول والمصادر وتناقض الروايات بشأن حادث تاريخى معين ، ينبغى على الباحث فى التاريخ أن يتبع بعض القواعد التى قد تعينه فى الوصول إلى الحقيقة التاريخية .

فأولا : لكى يتثبت الباحث من أن هذه الأصول والمصادر متعارضة حقًّا ، ينبغى أن يستوثق من أنها تتعلق بنفس الحادث ، لأنه من الجائز أن خبرين متعارضين ظاهريًّا ، يكونان متعلقين بحادثين مختلفين ، وربما لا ينطبقان على نفس الزمن أو على نفس المكان أو على ذات الأشخاص الذين تناولهم ذلك الحادث .

وثانيًا : إذا كان تعارض المصادر حقيقيًّا ، فربما يكون بعضها صادقًا وبعضها الآخر كاذبًا . وفى مثل هذه الحالة يوجد اتجاه طبيعى نحو التوفيق بين

الخبرين المتعارضين ، واتخاذ موقف وسط بينهما . ولكن هذه ليست طريقة علمية سليمة . فإذا اختلف معصدران مثلا فى عدد جيش ما ، فلا يصح أن نأخذ المتوسط بينهما . إذْ من الجائز أن أحد المصدرين صحيح والآخر خطأ . فلا بد من السعى إلى معرفة أى المصدرين أصح ، لإسقاط ما لا يقبله النقد . وإذا تعذر الوصول إلى رأى محدد . فيجب الاعتراف بذلك . وذكْر ما قاله المصدران معًا . بدون ترجيح رأى أحدهما على الآخر .

وثالثًا : ينبغى على الباحث فى التاريخ أن يلاحظ أنه إذا وُجدت عدة أصول تقول برأى معين ، ووُجد مصدر واحد يقول برأى مخالف ، فمن الجائز أن يكون الرأى الواحد هو الصحيح . والكثْرة العددية لا تحدد حتمًا صحة ما تورده ، والعبرة قائمة فى نوع هذه الكثْرة أو فى نوع الواحد ، من حيث صفات الكتّاب وظروفهم ووسائل بحثهم . ولا عبرة بالعدد أحيانًا فى بعض المسائل التاريخية * .

ورابعًا : ينبغى على الباحث فى التاريخ أن يحاول ترجيح جانب على آخر بواسطة النقد التاريخى . وإذا لم يستطع ذلك فعليه أن يمتنع عن إعطاء حكم نهائى ، حتى يعثر على أدلة جديدة تنير له السبيل .

ولنأخذ مثالا لتوضيح حالة المصادر المتعارضة .

بعد سقوط الباستيل فى ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩ ، زار لويس السادس عشر باريس فأهدى إليه عمدة المدينة شعاراً ، يقول بعض المؤرخين إنه كان شعاراً ذا ثلاثة ألوان : الأحمر والأبيض والأزرق ، أى ألوان الثورة الفرنسية . فهل كان ذلك صحيحًا ؟ يرجع هذا الرأى الذى أخذ به بعض المؤرخين ، إلى أن دِيكْنوَا ، أحد أعضاء طبقة العامة فى مجلس طبقات الأمة . والذى كان مرافقًا للملك فى ذلك الوقت . كتب فى مذكراته أن الملك كان يحمل شعاراً مثلث الألوان . وكانت الحقيقة غير ذلك . فأوراق حكومة باريس تحتوى على مرسوم يأمر كل مواطنى فرنسا الذين انتظموا فى سلكَ (الميليشيا) ، بوضع شعار مكوّن من اللونين الأحمر والأزرق . ولقد شاهد موريس حاكم باريس مرور الملك فى موكب ١٧ يوليو سنة ١٧٨٩ ، وقال إنه كان يحمل شعار المدينة ذا اللونين . وذكر كل من سفير

* Langlois and Seignobos : op. cit. p. 199.

پارما وسفير البندقية فى پاريس فى ذلك الوقت ، أن الملك كان يحمل شعار المدينة ذا اللونين .

وإذن فمن السهل القول بأن ما ذكره ديكنوا غير صحيح . وربما أخطأ النظر ، أو ربما تعمّد تحريف الحقيقة حتى يزعم لثوار پاريس أن الملك قد اقترب من صفوفهم . وأقوال شهود العيان الثلاثة الذين سبق ذكرهم والذين كانوا مستقلين أحدهم عن الآخر ، والذين يُستبعد أن تكون لهم مصلحة فى ذكر غير ما رأوه فعلاً ، تدل على أن لويس السادس عشر كان يحمل شعار پاريس ذا اللونين ، لا شعار الثورة الفرنسية الكبرى المثلث الألوان * .

وتواجه الباحث فى التاريخ أحياناً حالات لا يتم فيها التوافق بين الوقائع التى تثبتها الأصول التاريخية ، وبين الحقائق التى تثبت بطرق أخرى . فقد تتعارض بعض المعلومات التاريخية مع خلاصة المعرفة الإنسانية ، أو مع القوانين العلمية الثابتة . فقد يكون الحادث المروىّ متعارضاً مع التاريخ نفسه ، أو مع الفسيولوجيا أو مع السيكولوجيا . وقد تتغير نظرة الناس إلى بعض الحوادث باختلاف الزمن ، أو باختلاف البيئة .

فمثلا قد يُفلح أحد الحواة البارعين فى إيهام الناس بأنه ابتلع سيفاً ، أو أنه أدخل دبوساً فى جبهته ، وأخرجه من خلف رأسه . وكل شخص ملم بمبادئ الفسيولوجيا يدرك أن المسألة مجرد لهو ولعب . فإذا كان الجمهور ساذجاً ، أو لو حدث ذلك منذ قرون لانخدع المشاهدون ، ورووا ما شهدوه على أنه حقيقة ثابتة . ولو حدث مثل هذا فى العصور الوسطى ربما اعتبره بعض الناس معجزة . ومثلا إذا روى شخص منذ قرنين أنه رأى رجلا يطير فى الهواء داخل جسم معدنى ، أو إذا روى أنه أرسل رسالة من أوروپا إلى أمريكا فى ومض البرق ، أو لو ذكر أحد الناس أنه يمكنه أن يشاهد وهو فى منزله مشهداً معروضاً على لوحة زجاجية ، يمثّل ما يجرى فى أحد المسارح التى تبعد عنه بمئات الكيلومترات ، لما صدقه أحد ، على اعتبار أن ما يُروى شىء خرافى غير ممكن الحدوث . ولكن الحال تغيرت الآن

---

* Fling : op. cit. pp. 114-117.

بالنسبة للطيران والتلغراف والتليڤيزيون . وسوف تتغير أشياء كثيرة من هذا النوع فى المستقبل ، والتى لا يتصور إمكان حدوثها أهل الزمان الحاضر . والمهم فى مثل هذه الحالات أن يعرف الباحث فى التاريخ مَنْ هو الشخص أو مَنْ الجمهور الذى يبدو له الحادث أمراً بعيد الاحتمال ، ويدرس حالة الاحتمال وعدمها بالنسبة للجمهور وبالنسبة للأشخاص المثقفين على السواء .

ولا شك أن الملاحظات التى دُوِّنت نتائجها فى الأصول التاريخية ، لا يمكن أن تساوى فى الدقة والصحة الملاحظات التى يدونها رجال العلوم الطبيعية . فالطريقة غير المباشرة فى دراسة التاريخ ، تقل قيمتها كثيراً من حيث الدقة عن طريقة الملاحظة المباشرة والتجريبية فى العلم الطبيعى . فإذا كانت نتائج الملاحظة فى التاريخ لا تتفق مع نتائج الملاحظة فى العلوم الطبيعية ، فلا بد من أن تُسلم الأولى للثانية . ولا يمكن لعلم التاريخ أن يدّعى معارضة نتائج العلوم الطبيعية أو تصحيحها ، بل على علم التاريخ أن يصحح نتائجه طبقاً لنتائج العلوم الطبيعية ونواميسها . ولا شك أن التاريخ مهما بلغ فى دراسته من الدقة يظل بعيداً عن الحقيقة بدرجات متفاوتة ، بسبب وسائله غير المباشرة فى الحصول على معلوماته .

وفى الحالة التى تتفق فيها عدة روايات عن حادث تاريخى معين ، ينبغى ملاحظة بعض المسائل .

فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يقاوم ذلك الاتجاه الطبيعى ، نحو اعتبار ذلك الحادث التاريخى حادثاً صحيحاً لمجرد اتفاق عدة روايات بشأنه . فنحن نعرف فى حياتنا اليومية أن الناس يميلون إلى أن ينقل بعضهم لأخبر عن بعض ، وأن أكثر من شخص واحد قد يرجع إلى أصل واحد لاستقاء معلوماته ، وأن عدة صحف قد تنشر خبراً واحداً أرسله مراسل واحد . وهذا هو عين ما قد يحدث فى كثير من الأصول التاريخية . فعندما ينقل أصل تاريخى عن أصل سابق ، فإنه لا يفعل أكثر من تكرار المعلومات ذاتها ، كما هو حادث فى كثير من كتب التاريخ العربية والأوروبية التى كُتبت فى الأزمنة السابقة ، على الرغم من كثرة معلوماتها فى بعض الأحيان . فمن الواجب على الباحث أن يتثبت من استقلال هذه المصادر

بعضها عن بعض ، إن كان الأمر كذلك ، وإلا فإنها تعدّ فى بعض المسائل التى تتناولها — على الأقل — بمثابة مصدر واحد . ولا يجوز اعتبار توافق المصادر على مسألة بعينها أمراً نهائيًّا إلا بعد تحديد العلاقة بينها ، كما عرفنا ذلك فى موضع سابق . ثم يبدأ الباحث بدراسة نواحى الاتفاق والاختلاف فى المعلومات الواردة بها . والاتفاق الصحيح بين مصدرين مستقلين لا يكون — فى الغالب — بتشابههما المطلق ، ولكن باتفاقهما وتشابههما فى مواضع وبتفاوتهما واختلافهما فى مواضع أخرى .

وينبغى كذلك ملاحظة أنه فى بعض الأحيان قد يورد مؤلف واحد معلومات متنوعة عن موقع تاريخى مثلا ، فى مصدر واحد أو أكثر . فمن الضرورى فى هذه الحالة أن يحاول الباحث معرفة هل لاحظ المؤلف ذلك الموقع أكثر من مرة ، ودوّن عنه ملاحظات متفاوتة فى أكثر من مصدر ، أم أنه شهد ذلك الموقع مرة واحدة ودوّن عنه ملاحظات متفاوتة ، نتيجة تغييرات أحدثها هو من تلقاء نفسه . وأحيانًا قد يلاحظ عدة أشخاص حادثًا ما ، ولكنهم ينيبون واحداً من بينهم للكتابة عنه ، فينبغى محاولة التحقق مما إذا كان تدوين ذلك الفرد قد حدث نتيجة ملاحظته الشخصية وحدها ،أم نتيجة ملاحظته بالاشتراك مع الآخرين . وقد يُدوّن عدة أشخاص فى ظروف متشابهة معلوماتهم عن حادث معين فى أصول مختلفة ، فينبغى أن يسعى الباحث إلى أن يعرف هل خضعوا لمؤثرات واحدة ؟ وهل تعرّضوا لأخطاء أو لعوامل خداع معينة ؟ وهل كانت لهم جميعًا مصلحة واحدة مشتركة أم مصالح مختلفة متباينة ؟

ويلاحظ كذلك أن اتفاق الروايات المستقلة لا يكفى وحده لبلوغ الحقيقة التاريخية ، وهو يؤدى أحيانًا إلى نتائج ليست نهائية دائمًا . ولكى يتثبّت الباحث من هذه النتائج ينبغى عليه أن يلاحظ التوافق والتآلف والاتساق بين الحقائق التاريخية . فقد يؤكد الكثير من الحقائق بعضها بعضًا ، ويوجد بينها صلة وعلاقة ، فتكوّن مجموعًا متناسقًا يلمع الحق فى ثناياه ، وتصبح كالموسيقى التى تُشكّل ألحانها المتسقة المتآلفة مجموعة من الأنغام التى تؤثر فى نفس المستمع الفنّان المتذوّق . ومن الأمثلة على هذا الاتساق ، بعض الأعمال المتتابعة فى

حياة مصور عظيم ، أو موسيقى شهير أو زعيم سياسى ، أو عادات إحدى الطوائف أو الجماعات فى زمن معين ، أو خط سير ملك من الملوك فى رحلة ما ، مثل الأماكن التى ينتقل إليها وتاريخ الانتقال ، وأعمال الملك ومشاهداته ، وأعمال رجال حاشيته ، ومَنْ لقيهم من الأعيان والكبراء ومن أفراد الشعب ، والجماهير التى احتشدت للقائه . وتؤكد كل هذه التفصيلات بعضها بعضاً ، وينشأ بينها الاتساق والتآلف [١] . وربما لا تكون هذه الطريقة واضحة أو سهلة التطبيق فى كل الحالات ، إذ ليست لها قواعد عامة محددة ، ولكن المسألة فيها متروكة للبحث والاجتهاد .

والباحث فى التاريخ مضطر إلى ملاحظة العلاقة والارتباط والتآلف بين مجموعات الروايات الماثلة أمامه ، لكى يخرج بإثبات الحقائق التاريخية التى تعنيه ، وهو فى ذلك يمهد لنفسه السبيل للانتقال من دور التحليل والنقد ، إلى دور تركيب الحوادث وبنائها والربط والتأليف بينها ، كما سيأتى فى فصل تال .

ومن الأمثلة على اتفاق عدة روايات بشأن حادث معين ، ما نلاحظه على أحد التفاصيل فى حادث ملعب التنس ، فى أثناء الثورة الفرنسية الكبرى . فلقد وجد الأستاذ فِلِنْج أن عدة مصادر مستقلة تتفق على أنه فى صباح ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ ، وجد ممثلو الشعب فى مجلس طبقات الأمة ، أن قاعة اجتماعهم مغلقة ويحرسها الجنود ، فذهبوا إلى ملعب التنس وأقسموا أنهم لن يتفرقوا ولن يكفوا عن موالاة اجتماعاتهم حتى يضعوا دستوراً لفرنسا ويتكوّن هذا الحادث من أكثر من تفصيل واحد . ومثلا التفصيل الخاص بإغلاق قاعة الاجتماع وحراسة الجنود إياها ، سجلته عدة مصادر معاصرة مستقلة ، مثل محضر اجتماع الجلسة ، وجريدة الجمعية الوطنية ، وخطاب كتبه ديكنوا أحد ممثلى طبقة العامة المشار إليه آنفاً . فيستطيع الباحث فى التاريخ أن يقبل ما ورد فى هذه المصادر المعاصرة المستقلة ، وأن يثق بغير تحفظ ، بصحة ما جاء بها من المعلومات [٢] .

---

(١) Langlois and Seignobos : op. cit. p. 205.

(٢) Fling : op. cit. pp. 112-113.

ويمكن أحياناً إثبات وقوع حادث تاريخى معين ، على الرغم من سكوت بعض الأصول التاريخية عن ذكره ، وذلك لاتفاق أصول تاريخية أخرى بشأن حدوثه .

ومن الأمثلة على ذلك أن مجموعة الوثائق الإيطالية التى نشرها الأب بولس قرألى عن فخر الدين أمير لبنان وعلاقته بتسكانا (١٦٠٥ — ١٦٣٥) ، المشار إليها فى موضع سابق ، والمستخرجة من أرشيف فلورنسا التاريخى ، ومن أرشيف الڤاتيكان ومكتبته ، سكتت عن رحلة جزئية قام بها الأمير فخر الدين إلى لبنان ، فى أثناء إقامته فى إيطاليا ، وقبل رجوعه نهائياً إلى بلاده .

فلقد وردت أخبار عن هذه الرحلة الجزئية فى عدة مصادر معاصرة مستقلة . فيذكر أحمد الخالدى الصفدى الكاتب المعاصر والذى صحب الأمير فخر الدين فى سفره إلى تسكانا ، يذكر أن فخر الدين قبل رجوعه نهائياً إلى بلاده ، استأذن حاكم مسينا فى القيام برحلة ، لاستطلاع أحوال إمارته بنفسه ، على أن يعود ثانية . ويذكر أن فخر الدين وصل إلى المياه السورية ، وقدم إليه بعض أتباعه للتسليم عليه ، وأرادوا أن يحملوه على النزول إلى البر لكى يراه جميع أهل الشوف ، وحاولوا استئذان قبطان السفينة فى ذلك ، فلم يقبل لأنه « لا يمكنه أن يفعل ما يزيد أو ما ينقص عما أوصاه به ولىّ نعمته » . ووجد فخر الدين أن أحوال الإمارة لم تستتب بعد تماماً ، فرجع إلى الغرب ، وفى طريق عودته مر ببعض الشواطئ ، والجزر مثل مالطة التى استقبله حاكمها بالإعزاز ، ثم دارت السفن حول صقلية ، ووصلت أخيراً إلى پاليرمو[١] . ولقد استغرقت هذه الرحلة الجزئية بحسب رواية أحمد الخالدى الصفدى نحواً من سبعة أشهر (أواخر ١٠٢٤ هـ — أوائل ١٠٢٥ هـ. ١٦١٥ — ١٦١٦) . ثم يذكر أحمد الخالدى الصفدى بعض المعلومات عن مشاهدات فخر الدين فى پاليرمو ونابلى عقب عودته من هذه الرحلة الجزئية إلى ساحل بلاده[٢] .

وقد أمكننى العثور على وثيقتين معاصرتين مستقلتين ، تتفقان بصفة عامة

---

(١) الصفدى ، أحمد الخالدى : (المصدر المذكور) ص ٢٢٧ .

(٢) الصفدى ، أحمد الخالدى : (المصدر المذكور) ص ٢٣٠ — ٢٣٤ .

بشأن هذه الرحلة الجزئية التى قام بها فخر الدين إلى لبنان .

فوجدت الوثيقة الأولى فى أرشيف فلورنسا التاريخى ، وهى رسالة مرسلة من دوق أوسّونا ، نائب ملك إسپانيا فى صقلية ، إلى كوزيمو الثانى جراندوق تسكانا ، ومحررة فى مسينا فى ٦ أكتوبر سنة ١٦١٥ ، ومكتوبة باللغة الإسپانية . ويذكر فيها دوق أوسّونا وصول أمير صيدا إليه ، وأنه طلب إليه الإذن بالسفر إلى بلاده ، لكى يعرف أحوالها ولكى يشجّع شعبه ، وأنه قد أرسله مع بعض العارفين بشؤون إمارته ، وأنه سيعود من هناك بعد قليل (١) .

ووجدت الوثيقة الثانية فى أرشيف البندقية التاريخى وهى رسالة مرسلة من القنصل نانى إلى مجلس شيوخ البندقية ، ومحررة فى پيرا (القسطنطينية) فى ٦ فبراير سنة ١٦١٦ ، ومدوّنة باللغة الإيطالية . ويذكر فيها القنصل نانى أنه علم من رسائل وردت إليه من حلب ، بأن مجموعة من السفن وصلت إلى قبرص ، ومن بينها خمس سفن من مسينا تحمل إحداها أمير صيدا ، الذى نزل عند الشاطئ على مقربة من قلاعه ، فهرع إليه أهله وأتباعه يقبلون يديه وأشعلوا النار احتفاء به ، وحملوا إليه بعض الهدايا وطلبوا إليه البقاء عارضين عليه التفانى فى خدمته ، فخاطبهم بكلمات قلائل قائلا إنه يأمل أن يحقق رغبتهم فى وقت قريب (٢).

فهذه الأصول المعاصرة المستقلة التى كُتبت فى أماكن متباعدة ، تتفق فى قيام فخر الدين بهذه الرحلة الجزئية ، ورحيله من تسكانا إلى بلاده ، ثم عودته بالتالى إلى صقلية ونابلى ، وإن تفاوتت فى ذكر التفاصيل . وبذلك يمكن للباحث فى التاريخ أن يستنتج إمكان حدوثها فعلا . وسكوت مجموعة الوثائق التى نشرها الأب بولس قرألى عن ذكر هذه الرحلة لا يعنى عدم حدوثها(٣) .

وإذا نحن قارنا شيئًا من معلوماتنا عن التاريخ الحديث بشىء من معلوماتنا عن التاريخ القديم فى هذه الناحية ، وجدنا الأصول والمصادر التاريخية المتعلقة

---

(١) Archivio di Stato di Firenze : F. Med. Napoli, 4080. Il Duca di Ossuna a Cosimo II. Messina, 6 ottobre 1615.

(٢) Archivio di Stato di Venezia : Senato - Dispacci -Costantinopoli, F. 80 dal Bailo Nani. Pera, 6 febbraio 1616.

(٣) عثمان ، حسن ، فخر الدين الثانى أمير لبنان وبلاط تسكانا (١٦٠٥ – ١٦٣٥) للأب بولس قرألى (المصدر المذكور) . ص ١٤٩ ، ١٥٣ – ١٥٥ .

بالتاريخ الحديث كثيرة متنوعة ، بعكس التاريخ القديم ، ويشك بعض الباحثين فى حقيقة الحوادث القريبة إلينا لكثرة الروايات وتعارضها ، ويصبحون أكثر ميلا إلى تصديق أخبار الحوادث فى التاريخ القديم ، التى لا توجد عنها روايات كثيرة متعارضة . ولكن كثرة الروايات ووجود الاختلاف أو التعارض بينها يُعدّ ميزة هامة بالنسبة للتاريخ الحديث ، إذْ يعطى ذلك فرصة أوسع للدرس والبحث وإثبات الحقائق التاريخية ، على مدى الزمن ، مما هو غير متوفر بالنسبة للتاريخ القديم .

ومن الأمثلة فى التاريخ القديم زيارة هيرودوت لمصر ووصفه لها ، فى منتصف القرن الخامس قبل الميلاد . ولقد استمد هيرودوت معلوماته من كتب الرحالة السابقين ، كما استقاها من مشاهداته الشخصية ، ومن الروايات التى سمعها من اليونانيين المقيمين فى مصر ، عند اجتماعه بهم فى مراكزهم التجارية ، وكذلك استمد معلوماته من التراجمة الذين كانوا يتحدثون إليه عن قصص التاريخ المصرى القديم ، ومن صغار الكهنة الذين اجتمع بهم فى بعض المواضع مثل مَنْف وهليوپوليس وطيبة .

وبذلك نجد أن هيرودوت قد قدّم لنا معلومات متنوعة مستمدة من مصادر مختلفة . فمعلوماته عن التاريخ المصرى القديم لم تزد عن اعتبارها نوعًا من الأساطير والقصص ، والتى أوردها لنا كما سمعها . ولكنه لم يأخذها على أنها وقائع مسلّم بصحتها ، بل أبدى الشك فى بعض نواحٍ منها ، وسردها لِمَنْ كان مستعدًّا لتصديقها . ولكن ابتداء من العصر الصاوى ، وكلما اقترب كلامه من العصر الذى عاش فيه ، نقص لديه عنصر الخيال والقصص وزاد عنصر الصدق والحقيقة التاريخية .

وكذلك نجد وصف هيرودوت لمصر كما شهدها صحيحًا بصفة عامة ، بل ونجد معلوماته عن بعض نواح من الديانة المصرية القديمة ومن العادات المصرية القديمة ، مطابقة لما توصّل إلى إثباته علماء مصر القديمة المحدثين . وعلى وجه العموم يبدو هيرودوت فى كتابته عن مصر ، كباحث متحمس محب للحقيقة ، وإن لم يَحُلْ ذلك دون وقوعه فى الخطأ ، إذْ لم يستطع دائمًا أن يميز بين القصص والحقائق التاريخية .

ويلاحظ فى بعض الأحيان أن الباحث فى التاريخ يُضطر إلى اتباع طريقة

رجل القانون . ولا ريب أن هناك أوجه شبه بين عمل الباحث فى التاريخ وعمل القاضى فى كثير من مراحل البحث . وكثيراً ما يحدث أن يدرس الباحث فى التاريخ الظروف التى أحاطت بحادث ما ، على نحو ما يفعل القاضى ، ويحاول أن يستنبط ما يمكن الوصول إليه من الحقائق .

ولنأخذ مثالا أورده الأستاذ فلنج عن حالة إجرامية .

فلنفرض أن شخصاً رمز إليه بـ (ا) كان واقفاً مع (ب) فى غرفة بطبقة عالية . ويخرج (ا) من باب الغرفة الوحيد ويترك (ب) فى داخل الغرفة ، ويرى (ا) بعد خروجه شخصاً ثالثاً (جـ) يدخل تلك الغرفة . وبعد قليل يسمع (ا) جلبة وصراخاً وصوت جسم يسقط على الأرض . ويلاحظ (ا) أن (جـ) قد غادر الغرفة مهرولا وهو فى حالة مضطربة ، فيدخل (ا) الغرفة ، ويجد (ب) ملقى على الأرض مضرجاً بدمائه وبجانبه مدية عليها آثار الدماء . فالشخص (ا) لم يشهد بنفسه ما حدث داخل الغرفة ، ولكن الظروف التى ذكرناها تجعله يستنتج أن (جـ) هو القاتل .

وتبدو المسألة أكثر صعوبة إذا صُوِّرت الحالة على الوجه الآتى : توجد غرفة ذات بابين وبها ثلاثة أشخاص (ا و ب و جـ) ويلاحظ (ا) أن (ب وجـ) يتناقشان فى مسألة ما ، فيخرج لبعض شأنه ، ويترك (ب وجـ) بالغرفة . وبعد فترة يسمع جلبة وضوضاء وصراخاً وصوت سقوط جسم . فيدخل ليرى ماذا حدث ، فيجد (ب) ملقى على الأرض مطعوناً بمدية غارقاً فى دمائه ، ويجد (جـ) ممسكاً بالمدية . هذه الشواهد لا تُثبت حتماً أن (جـ) هو القاتل ، إذْ أن الغرفة ذات بابين ، ومن الجائز أن شخصاً مجهولا دخل الغرفة من الباب الثانى واعتدى فجأة على (ب) وطعنه بالمدية ، وحاول (جـ) الدفاع عن (ب) ولكنه لم يفلح . ولعله قد حاول أيضاً إخراج المدية من جسم (ب) فدخل (ا) الغرفة فوجد المدية فى يد (جـ) . ومن الجائز أن القاتل المجهول أسرع إلى الهرب من الباب الثانى . ومن الجائز أيضاً أن (جـ) هو القاتل . ولكننا لا نستطيع أن نستخلص الحقيقة هنا بسهولة ، بل لا بد لذلك من إجراء تحقيق دقيق محدّد ومتشعب ، كفحص آثار البصمات أو تحليل آثار الدم ، أو آثار التمزيق فى الملابس ، أو غير ذلك

من الشواهد إن وجدت * .

وإن تفهّم هذا المثال وغيره من الحالات الإجرامية . يساعد الباحث فى التاريخ على استنباط بعض الحقائق التاريخية . فينبغى عليه أن يدرس الأصول والمصادر الماثلة أمامه بهذه الروح الفاحصة ، فلا يصدق بسهولة ما يقرأه أو ما يُروى له ، ويحاول أن يستخلص من ظروف الحوادث وملابساتها ما يعينه على أن يصل إلى الحقيقة التاريخية ، أو إلى ما يقرب منها .

---

* Fling : op. cit. pp. 121-122.

obeikandl.com